

بحث

في

﴿ الإجماع كمصدر من مصادر التشريع ﴾

إعداد

دكتور / محمد عبد السمیع فرج الله



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## بحث

### فى

## ﴿الإجماع كمصدر من مصادر التشريع﴾

### مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين ، ورضى الله عن الصحابة أجمعين ، وعن التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ، وسلم عليه وعليهم تسليماً كثيراً .

أما بعد :

فإن الله تعالى أكمل بنبيه ﷺ دينه القويم ، وهدى به من يشاء إلى الصراط المستقيم ، وأسس شرعه المظهر على أحسن الطرائق وأحكم القواعد وأيده بالأدلة الموضحة للحق وأسبابه ، والمرشدة إلى إيصال الحق لأربابه ، وحماه بالسياسة الجارية على سنن الحق وصوابه .

ولذلك قال سبحانه وتعالى " ونعت كلمته ربك صدقاً وعدلاً لا مبدل

لكلماته " <sup>(١)</sup> ولما كان حكم الله الشرعى هو خطابه القديم ، وهذا

<sup>(١)</sup> سورة الأنعام من الآية (١١٥) .

الخطاب لا يمكننا الإطلاع عليه . والوصول إليه ، أوجد لنا المولى سبحانه وتعالى أدلة<sup>(١)</sup> كاشفة عنه ومرشده إليه .

ومن بين هذه الأدلة " الإجماع " غير أن هذه الأدلة متفاوتة في المرتبة والقوة - لذا فقد أثرت أن أبين مرتبة هذا المصدر الخطير ، وأكشف النقاب عن حقيقة هذا الموضوع الجليل ، وخصوصاً وأن الإجماع يرجع إليه من الأحكام الكثير .

## مَهَيِّدٌ

### سبب اختيار هذا البحث

كان السبب في اختياري لهذا البحث يرجع إلى الآتى :

#### أولاً :

ماوجدته من كثرة الخلاف يدور حول هذا المصدر من مصادر التشريع الإسلامى خصوصاً من بعض المحدثين فى مؤلفاتهم المنتشرة، والتى خدشوا بها وجه الاجماع تارة ، أو يحولونه إلى غير جهته تارة أخرى ، وأذكر منهم على سبيل المثال صاحب تحقيق كتاب " إرشاد الفحول للإمام الشوكانى " فحينما ينتهى المؤلف فى مصنفه إلى القول "

(١) الأدلة : جمع دليل ، والدليل هو المرشد للشئ والموصول إليه ومنها سميت الأدلة بذلك لأنها توصل إلى حكم

الله " ينظر : الإحكام فى أصول الأحكام للآمدى ، ج ١ ، ص ١١ ، طبعة الحلبي ، القاهرة ، سنة

١٩٦٧هـ/ سنة ١٩٦٧م).

المقصد الثالث : فى الإجماع " يعلق على ذلك المحقق بهامش الكتاب بقوله: إن كنت ممن ابتلاهم الله بهذه البدعة الشنعاء فادرس هذا البحث جيداً ، وتأمل الأدلة بعناية فائقة لتعرف حقيقة إجماعهم الذى جعلوه المصدر الثالث للتشريع الإسلامى<sup>(١)</sup> أ.هـ.

فأردت أن أبين أن الإجماع حقيقة واقعية ، وأنه دليل مستقل له مرتبته ووضعه من بين مصادر التشريع الإسلامى ، وأنه عند التعارض يقدم على كل الأدلة .

### ثانياً :

التشوق إلى معرفة كنه هذا المصدر الذى به يطبق أسمى أسس نظام الحكم فى الإسلام والمنصوص عليه فى قوله تعالى " وشاورهم فى الأمر " <sup>(٢)</sup> .

وبالتشاور يوقف على وجه الصواب ، فيما يكون محلاً للتشاور من قضايا ، إذ أن العلماء حينما تتلاقى اجتهاداتهم على أمر ، يجب عليهم وعلى غيرهم احترامه ، لأن الصواب لا يعدوهم ، وهذا من أوسمة الشرف

<sup>(١)</sup> ينظر إرشاد الفحول إلى تحقيق الأصول للإمام محمد بن على الشوكانى ، ص ١٣١ ، طبعة مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت - لبنان ، سنة ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م ، تحقيق أبو مصعب البدرى .

<sup>(٢)</sup> سورة آل عمران من الآية (١٥٩) .

الذى طوق الله به هذه الأمة ، وكشف به الظلمة قال ﷺ " إن امتى لا تجتمع على ضلالة ، فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسواد الأعظم " (١) .  
هذا فضلاً على أن به ( أى بالإجماع ) يحصل على الاتفاق والوحدة ، ويبتعد عن الخلاف والفرقة ، وهذا أمر مطلوب ، وفى الشرع محبوب قال الله تعالى "واعصوا مجبل الله جميعاً ولا تفرقوا" (٢) .

والحديث عن الإجماع كمصدر للتشريع استدعى منا أن نبين حقيقته، لأن معرفة الشئ فرع عن تصويره وننتعرض كذلك لجمله من مباحثه ، تنميماً للفائدة ، وتكميلاً لما هو مقصود بالأصل .

وقد بذلنا ما فى وسعنا لتحقيق هذا ، وحتى نكون قد ساهمنا فى بيان بعض الأمور التى تتعلق بهذا المصدر الهام . والله أسأل أن أكون قد وفقت فيما قصدت ، وماتوفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

(١) أخرجه الإمام ابن ماجه عن أنس بن مالك ( ينظر سنن ابن ماجه - كتاب الفتن - باب السواد الأعظم ، ج ٢، ص ١٣٠٣ ، تحقيق محمد فؤاد ، طبعة دار الفكر ، بيروت ) .

(٢) سورة آل عمران من الآية (١٠٣) .

## تعريف الإجماع

### معناه فى اللغة :

الإجماع مصدر الفعل الرباعى أجمع على وزن أفعل وهكذا كل فعل رباعى على وزن أفعل يجرى مصدره على وزن أفعال كأكرم إكرام وهو فى اللغة له معنيان :

الأول : العزم يقال أجمع فلان على كذا إذا عزم عليه ، ومنه قوله تعالى " فاجمعوا أركانكم وشركاءكم " <sup>(١)</sup> أى اعزموا عليه ، وقال " واجمعوا أن يجعلوه فى غيابة الجب " <sup>(٢)</sup> أى عزموا ، وقوله ﷺ " لاصيام لمن لم يجمع الصيام من الليل " <sup>(٣)</sup> أى يعزم عليه من الليل فينويه .

(١) سورة يونس من الآية (٧١) .

(٢) سورة يوسف من الآية (١٥) .

(٣) هذا الحديث ورد بهذا اللفظ ، وبألفاظ أخرى ، وقد رواه الخمس وأخرجه أيضاً ابن خزيمة وابن حبان وصحاحه مرفوعاً ( ينظر نيل الأوطار للإمام الشوكانى ، ج٤ ، ص ٣١٩ ، وسنن الترمذى كتاب الصيام ج٣ ، ص ٤٢٦ ، وصحيح البخارى ج٢ ، ص ٣٨ ، وسنن النسائى باب النية من الصيام ج٤ ، ص ١٦٣ ، وسنن ابن ماجه ج١ ، ص ٥٤٢ ، حديث (١٧٠٠) .

**الثانى :** الاتفاق ومنه قولهم أجمع القوم على كذا أى إتفقوا عليه<sup>(١)</sup> .

**قال الأمدى :**

وعلى هذا فاتفق كل طائفة على أمر من الأمور دينياً كان أو دنيوياً يسمى إجماعاً حتى اتفاق اليهود والنصارى<sup>(٢)</sup> .

**وقال صاحب كشف الأسرار :**

الفرق بين المعنيين أن الإجماع بالمعنى الأول متصور من واحد ، وبالمعنى الثانى لا يتصور إلا من اثنين فما فوقهما<sup>(٣)</sup> .

ونضيف إلى أوجه الفرق أيضاً : أن العزم فيه جمع للخواطر ، أما الاتفاق ففيه جمع للأراء ، كما أن الإجماع بمعنى العزم يتعدى بنفسه كما يتعدى بعلى أما بمعنى الاتفاق فلا يتعدى إلا بعلى<sup>(٤)</sup> .

**وقال الشوكاتى :**

معزياً إلى ابن برهان وابن السمعانى ، والمعنى الأول أى العزم - أشبه باللغة ، والمعنى الثانى - أى الاتفاق - أشبه بالشرع .

**ويجاب عنه :**

بأن الثانى وإن كان أشبه بالشرع ، فذلك لا ينافى كونه معنى لغوياً<sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر لسان العرب لابن منظور ج ١ / ٦٨١ مادة جمع ، طبعة دار المعارف بمصر ، والمصباح المنير للفيومى مادة جمع ص ٤٢ ، مكتبة لبنان بيروت ، والمعجم الوسيط مادة جمع ، ج ١ / ١٣٤ ، طبعة دار المعارف ، ومختار الصحاح للرازى مادة جمع ، ص ١١٠ ، طبعة دار المعارف بمصر .

(٢) ينظر : الإحكام فى أصول الأحكام ج ١ / ١٧٩ ، طبعة الحلبي ، سنة ١٣٨٧هـ / سنة ١٩٦٧م .

(٣) ينظر : كشف الأسرار على أصول البيهقي للإمام علاء الدين عبد العزيز البخارى ، ج ٣ / ٢٢٦ ، طبعة دار الكتاب العربى ، بيروت لبنان .

(٤) ينظر : حجية الإجماع ، أ.د/ محمد محمود فرغلى ، ص ٢٠ وما بعدها .

(٥) ينظر : إرشاد الفحول للإمام الشوكاتى تحقيق أبى مصعب البدوى ، ط مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت

لبنان ، سنة ١٩٩٢م ، ص ١٣٢ .



وقال صاحب التقرير والتحبير : والثانى - أى الاتفاق - بالمعنى الاصطلاحي أنسب<sup>(١)</sup> .

وقد جزم الإمام الغزالى : بأنه مشترك بين المعنيين ، فالعزم يرجع إلى الاتفاق لأن من اتفق على شئ فقد عزم عليه<sup>(٢)</sup> .

وقال أبو على الفارس : يقال أجمع القوم إذا صاروا ذوى جمع كما يقال ألبن وأتمر إذا صار ذا لبن وتمر .

ومعناه اصطلاحاً : اختلف العلماء فى تعريف الإجماع فى الإصطلاح اختلافاً كبيراً تبعاً لاختلافهم فى المعنى المراد من الإجماع ، والشروط التى يلزم توافرها فيه ، وقد اقتصرنا على ذكر أشهرها وأكثرها شيوعاً بين الأصوليين وهى كالاتى :

عرفه الإمام عبد العزيز البخارى بأنه : عبارة عن اتفاق المجتهدين من هذه الأمة فى عصر على أمر من الأمور .

وعرفه الإمام الشوكانى بأنه : اتفاق مجتهدى أمة محمد ﷺ بعد وفاته فى عصر من العصور على أمر من الأمور<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر التقرير والتحبير جـ ٣ / ص ٨٠ ، طبعة المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر اغمية ، سنة ١٣١٧ هـ وجاء مثله فى حاشية الفترى على التلويح للإمام سعد الدين التفتازانى جـ ٢ / ص ٣٢٦ .

(٢) ينظر : المستصفى للإمام الغزالى جـ ١ / صفح ١٧٣ ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، سنة ١٩٨٣ م ، وبيروت لبنان سنة ١٤٠٣ هـ / سنة ١٩٨٣ م ، ونهاية السؤل جـ ٢ / ص ٢٧٣ ، طبعة سبيح وأولاده .

(٣) ينظر : ارشاد الفحول للشوكانى ص ١٣٢ .

وعرفه الإمام البيضاوى بأنه : اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد في عصر من الأعصار على حكم واقعة من الوقائع<sup>(١)</sup> .

وعرفه الإمام الآمدى بأنه : عبارة عن اتفاق جملة أهل الحل والعقد من أمة محمد في عصر من الأعصار على حكم واقعة من الوقائع<sup>(٢)</sup> .

وعرفه صدر الشريعة بأنه : اتفاق المجتهدين من أمة محمد ﷺ في عصر على حكم شرعي<sup>(٣)</sup> .

وعرفه الإمام الغزالي بأنه : عبارة عن اتفاق أمة محمد خاصة على أمر من الأمور الدينية<sup>(٤)</sup> .

وبعد بيان التعريفات السابقة للإجماع نستطيع أن نقول بأن التعريف الجامع المانع للإجماع هو أن يعرف بأنه :

" اتفاق المجتهدين من أمة محمد ﷺ في عصر من العصور بعد وفاته على حكم شرعي في واقعة من الوقائع " .

وكان هذا التعريف للإجماع جامعاً مانعاً في وجهة نظرنا ، لأن ماسبق سرده من تعريفات قد ورد عليه مايدفعه وبيانه كآلاتي :

أولاً : بالنسبة لتعريفات كلا من الإمام البخارى والشوكاني والآمدى ، والذي نص فيها على " أمر من الأمور أو واقعة من الوقائع " فإن الأمر أو الواقعة عام يتناول الشرعي ، والعقلي ، واللغوي ، فلو اتفقت

(١) ينظر : منهاج الوصول للقاضي البيضاوى بشرح الأسنوى ، ج٢ / ص ٢٧٣ .

(٢) ينظر : الإحكام للآمدى ، ج١ / ص ١٨٠ .

(٣) ينظر : التوضيح لمن التنقيح ج٢ / ص ٨١ ، طبعة صبيح .

(٤) ينظر : المستصفى لحجة الإسلام الغزالي ج١ / ص ١٧٣ .

الأمة أو المجتهدين منها على حكم عقلى أو عرفى أو لغوى كان إجماعاً وهذا لا يجوز عند جمهور العلماء لأن المقصود بالإجماع عندهم هو الذى يكون مصدراً للحكم الشرعى ، وعلى ذلك تكون هذه التعريفات غير مانعة حيث إنها أدخلت فى المعرف ما ليس منه .

ثانياً : يرد أيضاً على تعريفات كلا من الإمام الغزالى والبيضاوى أنهما خلا من قيد فى عصر من العصور " وهذا القيد لابد منه حيث يحترز به عما يرد على ترك هذا القيد من لزوم عدم انعقاد الإجماع إلى آخر الزمان ، إذ لا يتحقق اتفاق جميع المجتهدين إلا حينئذ - لأن أمة محمد ﷺ جملة من اتبعه إلى يوم القيامة ومن وجد فى بعض الأعصار منهم فإنما هم بعض الأمة لا كلها - وليس هذا مذهب لأحد ، ومن ثم نجد بأن الأمام سعد الدين التفتازانى يقول فى تلويحه : ولا يخفى أن من تركه (أى من ترك قيد فى عصر من العصور ) لوضوحه لكن التصريح به أنسب للتعريفات<sup>(١)</sup> .

كما أورد الأمدى اعتراضاً على الأمام الغزالى الذى ترك هذا القيد فقال : إن ما ذكره (أى الإمام الغزالى) يشعر بعدم انعقاد الإجماع إلى يوم القيامة فإن أمة محمد جملة من اتبعه إلى يوم القيامة ، ومن وجد فى بعض الأعصار منهم إنما يعم بعض الأمة لا كلها ، وليس هذا مذهباً له ولا لمن اعترف بوجود الإجماع<sup>(٢)</sup> .

(١) ينظر : التلويح على التوضيح ج ٢/ص ٨٧ .

(٢) ينظر : الإحكام للأمدى ج ١/ص ١٨٠ .

ثالثاً: جاءت تعريفات كلا من الإمام البخارى ، والبيضاوى ، والآمدى ، وصدر الشريعة والغزالي خالية من قيد " بعد وفاته ﷺ " وهو قيد لا بد منه حيث لا إجماع فى حياته ﷺ ، لأن المصدر الوحيد للتشريع هو الوحي حتى إن اتفق المجتهدون جميعاً على رأى ووافقهم عليه ، كان ذلك سنة تقريرية وإن خالفهم سقط ما أجمعوا عليه<sup>(١)</sup> .

### شرح التعريف المختار :

التعريف المختار للإجماع كما أشرنا إلى ذلك سابقاً هو الذى يعرف الإجماع بأنه : " عبارة عن اتفاق المجتهدين من أمة محمد عليه السلام بعد وفاته فى عصر من العصور على حكم شرعى فى واقعة من الوقائع " .

" الاتفاق " جنس فى التعريف معناه الاشتراك ، وذلك بأن يكون رأى كل مجتهد موافق لرأى الآخر سواء فى الاعتقاد أو الفعل أو القول ، وسواء صدر من الجميع أو صدر من البعض وسكت الآخرون<sup>(٢)</sup> .

" المجتهدين " جمع مجتهد وهو كل من توافرت فيه شروط الاجتهاد ، ويخرج به العوام فإنه لا عبرة بوافقهم ولا بخلافهم ، وعرف بلام الاستغراق احترازاً عن اتفاق بعض مجتهدى عصر من أمة محمد ﷺ .

" من أمة محمد عليه السلام " قيد يخرج به اتفاق مجتهدى الشرائع السابقة ، والمراد بالأمة الطائفة من الناس إذا جمعتها رابطة ، كما يراد من أمة محمد أمة إجابته ، وهى من اجابت الرسول بالإيمان وهى المرادة هنا لا أمة الدعوة .

(١) ينظر : أصول الفقه ، أ.د/ سلامة مذكور ، ص ١٢٦ ، طبعة دار النهضة العربية سنة ١٩٧٦ م .

(٢) ينظر : شرح العضد على مختصر بن الحاجب ج ٢/ ص ٣٠ ، ط / مكتبة الكليات الأزهرية بمصر .

"بعد وفاته" يخرج الإجماع في حياته فإنه لا اعتبار به لأن مصدر الأحكام هو الوحي من الله لرسوله عليه السلام .

"في عصر من العصور" حال من المجتهدين معناه زمان قل أو كثر، وفائدته : الاحتراز عما يرد على ترك هذا القيد من لزوم عدم انعقاد الإجماع إلا آخر الزمان إذ لا يتحقق اتفاق جميع المجتهدين إلا حينئذ<sup>(١)</sup>.

"على حكم شرعي" احتراز به عن الاتفاق على حكم أو أمر غير شرعي فالإجماع عليه لا يكون حجة عند جمهور العلماء ، "في واقعة من الوقائع" أي حادثة لم ينص على حكمها في الكتاب أو السنة.

ما يترتب على القيود الواردة في التعريف المختار من مسائل :

القيد الأول : "الاتفاق" معناه الاشتراك ، والمراد به الاشتراك في الرأي سواء أدل عليه المجتهدون بأقوالهم جميعاً أم بأفعالهم جميعاً أم بقول البعض ، وفعل البعض الآخر<sup>(٢)</sup> .

### مسألة

هل يتحقق الاشتراك في الرأي بقول البعض أو فعله مع سكوت البعض الآخر ؟

نقول : ذهب بعض العلماء : إلى أن الاشتراك في الرأي يتحقق بهذا كما في الإجماع السكوتي عند من يراه اجماعاً ، فيكون داخل في التعريف ، لأن سكوت المجتهد يعتبر دليلاً على اشتراكه مع الآخرين في رأيهم عند تحقيق الشروط التي اشترطوها في هذا النوع من الإجماع .

(١) ينظر : تيسير التحرير ج٣/ص ٢٢٤ ، طبعة مصطفى البابي الحلبي ، سنة ١٣٥١ هـ .

(٢) ينظر : جمع الجوامع مع حاشية البناني ج٢/ ١٨٤ .

وذهب البعض الآخر : إلى أن الاشتراك فى رأى لا يتحقق بالسكوت لأنه لا ينسب إلى ساكت قول ، وعليه يكون الإجماع السكوتى خارجا عن التعريف<sup>(١)</sup> .

هذا وسوف نعرض لذلك بمزيد من التفصيل عند الكلام على أقسام الإجماع .

**القيد الثانى :** " المجتهدين " جمع مجتهد ، وهو كل من توافرت فيه شروط الاجتهاد ، وهى المعبر عنها بأوصاف أهل الإجماع ، وهذه الأوصاف هى :

- ١ - أن يعرف المجتهد القرآن الكريم لغة وشرعية .
- ٢ - أن يعرف من السنة قدر ما يتعلق بالأحكام .
- ٣ - أن يكون على دراية بالقياس .
- ٤ - أن يعرف مواقع الإجماع لئلا يخالفه فى اجتهاده .
- ٥ - اشترط قوم أن يكون على دراية بعلم الفقه ، وقيل : لا يشترط لأن علم الفقه نتيجة الاجتهاد ، وثمرته فلا يتقدمه .
- ٦ - أن يكون من المسلمين .
- ٧ - أن يكون على علم بقواعد الشريعة .
- ٨ - أن يكون عالما بكيفية النظر<sup>(٢)</sup> .

(١) ينظر : كشف الأسرار ج٢ / ٢٦٠ .

(٢) ينظر : فيما تقدم المستصطفى ج٢ / ٣٥٠ - ٣٥٢ ، والرسالة للأمام الشافعى ص ٥١٠ وشرح الاسنوى ج٣ / ٣١ ، والمواقفات للأمام الشافعى ج٤ / ٦٧ ، وأصول الفقه للشيخ محمد أبو النور زهير ٢٢٧/٤ .

## "مسألة"

هل يعتد بالعامى فى الإجماع ؟

اختلف فى ذلك على مذاهب :

- ١ - فذهب الأكثرون من العلماء إلى أنه لا اعتبار بموافقة العامى من أهل الملة فى انعقاد الإجماع ولا مخالفته<sup>(١)</sup>.
- ٢ - وذهب الأمدى ومن وافقه إلى أنه يعتبر قوله<sup>(٢)</sup>.
- ٣ - وذهب البعض إلى التفصيل بين العام والخاص ، بمعنى أنه إن اقتص بمعرفة الحكم الخاصة كتحريم نكاح المرأة وعمتها وخالتها لم يعتبر وفاق العامة ، وإن اشترك فى معرفته الخاصة والعامة كاعداد الركعات ، وتحريم بنت الابن فهذا فيه وجهان أصحهما لايعتبر<sup>(٣)</sup>.

الأدلة : استدل اصحاب المذهب الأول بما يأتى :

أ - بأن العامى يلزمه المصير إلى أقوال العلماء بالإجماع ، فلا تكون مخالفته معتبرة فيما يجب عليه التقليد فيه .

ونوقش هذا : بأنه وإن كان يجب على العامى الرجوع إلى أقوال العلماء ، فليس فى ذلك مايدل على أن أقوال العلماء دونه حجة قاطعة على غيرهم من المجتهدين من بعدهم ، لجواز أن يكون الاحتجاج بأقوالهم على من بعدهم مشروطاً بموافقة العامة لهم ، وإن يكن ذلك شرطاً فى وجوب اتباع العامة لهم فيما يفتون به .

(١) ينظر : متهى السؤل فى علم الأصول للأمدى ص ٥٢ ، طبعة محمد على صبيح وأولاده بالقاهرة ، والبرهان لأمام الحرمين ٦٨٤/١ ، طبعة دار الأنصار ، والمستصنى ١٨١/١ .

(٢) ينظر الإحكام للأمدى ٢٠٤/١ ، والمحصل ج٢ القسم الأول ص ٢٧٩ تحقيق د/ طه فياض .

(٣) ينظر : المستصنى ١٨١/١ ، ١٨٢ ، والبرهان ٦٨٤/١ .

الرد على هذه المناقشة : يمكن رد هذه المناقشة بأن هذا الاشتراط لا دليل عليه ، لأن العامى إذا كان لم يعتبر قوله مع العلماء فذلك لأنه بمنزلة العدم ، فهو معهم كالصبيان والمجانين ، فلما لم يعتبر - بالاتفاق - موافقة الصبيان والمجانين شرطاً فى حجية الإجماع على من بعد المجمعين فكذلك لا يجوز أن تشترط موافقة العامى فى الحجة .

ب - أن أهل العصر الأول من الصحابة ، علماؤهم وعوامهم اجمعوا على أنه لا عبرة بموافقة العامى ولا بمخالفته .

ج - العامى ليس من أهل الاجتهاد فلا عبرة بقوله كالصبي والمجنون ، فهم ليسوا من أهل النظر فى الشرعيات ، ولا يفهمون الحجة ولا يعقلون البرهان .

واستدل أصحاب المذهب الثانى بما يأتى : بأن قول الأمة إنما كان حجة لعصمتها عن الخطأ بما دلت عليه الدلائل السمعية ولا يمتنع أن تكون العصمة من صفات الهيئة الاجتماعية من الخاصة والعامة .

ونوقش هذا : بأنه لا يتصور من عصمة الأمة عن الخطأ إلا عصمة من يتصور منه الإصابة هو وحده أو معه غيره لكونه أهلاً لها ، فوجب أن يراد من الأدلة الدالة على عصمة الأمة عصمة مجتهديه ، لأنهم هم أهل الفتوى ، وهم الذين يتصور منهم الخطأ والصواب فكان الدليل خاصاً بهم دالاً على عصمتهم عند الاجتماع بخلاف العامى فى ذلك فلم يكن مراداً<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر : منتهى السؤل ص ٥٣ .



أما أصحاب المذهب المفصل : فيرد على هذا التفصيل : بأن القسم الأول منه لا يتصور فيه الخلاف لا من العامى ولا من غيره وعليه فلا يجوز اعتبار خلاف المخالف فيه ، لأنه منكر لأمر معلوم من الدين بالضرورة فيكون كافراً ولا عبرة بمخالفة الكافر ، أما القسم الثانى ، وهو المخالف فى النظرى ، فإنه آثم فلا يعتبر خلافه .

الرأى الراجح : مما سبق يترجح قول أكثر العلماء لقوة أدلتهم ، والرد على أدلة القولين الآخرين .

### " مسألة "

الفقيه الحافظ للفروع ، والأصولى الذى ليس بحافظ للفروع هل يعتد بقولهما فى الإجماع ؟

اختلف العلماء الذين قالوا بأنه لادمخل للعوام فى الإجماع فى ذلك على أقوال :

الأول : يعتبران مطلقاً نظراً لما لكل منهما من أهلية النظر التى لا وجود لها فى العامى .

الثانى : لا يعتبران مطلقاً نظراً إلى عدم تحقيق الأهلية المعتبرة فى أئمة أهل الحل والعقد من المجتهدين من الأئمة الأربعة وغيرهم ، ونسبه الأمدى للأمام الشافعى وأبى حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم .

الثالث : المعتبر قول الفقيه الحافظ للفروع الذى ليس بأصولى ، ويلغى قول الأصولى الذى ليس بفقيه .

الرابع : المعتبر قول الأصولي دون الفقيه ، لكونه أقرب إلى المقصود الاجتهادي لعلمه بمدارك الأحكام على اختلاف اقسامها ، وكيفية دلالتها ، وكيفية تلقى الأحكام من منطوقها<sup>(١)</sup> ومفهومها ، ومعقولها بخلاف الفقيه<sup>(٢)</sup> .

ويرى الأمام الغزالي : بأنه لا عبرة بالفقيه الحافظ للأحكام والمذاهب إذا لم يكن متمكناً من الاجتهاد ، لأن هؤلاء كالعوام ، فهم لا يتمكنون من الاجتهاد فلا يكون لقولهم عبرة ، أما الأصولي المتمكن من الاجتهاد إذ لم يكن حافظاً للأحكام ، فالراجح أن خلافه معتبر ، ودليله : أنه متمكن من الاجتهاد الذي هو الطريق إلى التمييز بين الحق والباطل ، فوجب أن يكون قوله معتبراً قياساً على غيره<sup>(٣)</sup> .

أما العلماء الذين قالوا بدخول العوام في الإجماع ، فذهبوا إلى القول بالإعتداد بقولهما في الإجماع من باب أولى والراجح في نظرنا هو القول الذي يرى أن الأصولي الذي ليس بفقيه والفقيه المبرز الذي ليس بأصولي لا يعتد به في الإجماع لا وفاقاً ولا خلافاً ما لم يكونا من أهل الاجتهاد المطلق لأنهما ليسا من أهل النظر والرأي المشترك في الإجماع ، على أنه إذا كانت المسألة المراد بحثها من دقائق الفقه فلا يعتد بالأصولي

<sup>(١)</sup> ينظر : الأحكام للآمدى ٢٠٦/١ ، والمستصفي ١٨٢/١ ، ١٨٣ ، وشرح الجلال مع حاشية العطار على

جمع الجوامع ٢١١/٢ ، والبحر المحيط للزركشي ص ٣٧٣ .

<sup>(٢)</sup> ينظر : حجة الإجماع لأستاذنا الدكتور / محمد محمود فرغلي ص ٣٥٢ .

<sup>(٣)</sup> ينظر : المستصفي ١٨٢/١ ، ١٨٣ ، والمحصل الجزء الثاني القسم الأول ص ٢٨٢ .

كما لا يعتد بالعامى ، لأن دقائق الفقه تحتاج لذوى الأهلية الكاملة فى النظر<sup>(١)</sup> . والله أعلى وأعلم .

### "مسألة "

هل ينعقد الإجماع بقول أكثر العصر ( أو بقول أكثر المجتهدين ) ؟  
اختلف العلماء فى ذلك على مذاهب :

أ - المذهب الأول : وهو رأى جمهور العلماء حيث إنهم اشترطوا لتحقيق الإجماع أن يكون المجمعون هم كل المجتهدين فى العصر الذى يراد معرفة حكم المسألة الحادثة فيه .

### واستدلوا على ذلك بما يأتى :

١ - قالوا إن التمسك فى اثبات كون الإجماع حجة إنما هو بالأخبار الواردة فى السنة الدالة على عصمة الأمة ، ولفظ الأمة يحتمل أنه يراد به كل الموجودين من المسلمين فى أى عصر كان ، ويحتمل أن يراد به الأكثر ، غير أن حملته على الجميع مما يوجب العمل بالإجماع قطعاً لدخول العدد الأكثر فى الكل ، ولا كذلك إذا حُمِلَ على الأكثر فإنه لا يكون الإجماع مقطوعاً به لاحتمال إرادة الكل والأكثر ليس هو الكل .

٢ - وقوع اتفاق الأكثر فى زمن الصحابة ، مع مخالفة الأقل لهم ، ولم ينكر أحد منهم على خلاف الواحد (أى الأقل) بل سوغوا له الاجتهاد فيما ذهبوا إليه مع مخالفة الأكثر ، ولو كان إجماع الأكثر حجة

(١) ينظر : شرح الجلال مع حاشية العطار على جمع الجوامع ٢/ ٢١١ ، وحجة الإجماع أ.د/ محمد محمود فرغلى ص ٣٥٣ ، والإحكام للأمدى ١/ ٢٠٦ .

ملزمة للغير الأخذ به لما كان كذلك ، ومن ذلك اتفاق أكثر الصحابة على امتناع قتال مانعي الزكاة مع خلاف أبى بكر لهم ولو كان إجماع الأكثر حجة لبادروا بالإنكار والتخطئة وما وجد منهم من إنكار فى بعض الصور لم يكن إنكار تخطئة بل إنكار مناظرة فى المأخذ كما جرت عادة المجتهدين بعضهم مع بعض ، ولذلك بقى الخلاف الذى ذهب إليه الأقلون جائزاً إلى وقتنا هذا .

وربما كان ماذهب إليه الأقل هو المعول عليه الآن كقتال مانعي الزكاة ، ولو كان ذلك مخالفاً للإجماع المقطوع به لما كان ذلك سائغاً<sup>(١)</sup> .

ب - المذهب الثانى : وهو أنه لايشترط فى الإجماع أن يكون المجمعون هم كل المجتهدين بل ينعقد الإجماع بقول أكثر مجتهدى العصر وهذا ماذهب إليه محمد بن جرير الطبرى ، وأبو بكر الرازى وأبو الحسين الخياط من المعتزلة ، وأحمد بن حنبل فى إحدى الروايتين عنه .

واستدلوا على ذلك بما يأتى : لفظ الأمة الوارد فى حديث الرسول ﷺ "لا تجتمع أمتى على الضلالة" يصح إطلاقه على أهل العصر وإن شذ منهم القليل كما فى قول القائل بنو تميم يكرمون الضيف ، فهذا يصدق حتى ولو كان المكرمون أكثر بنى تميم ، وحيث صدق إطلاق لفظ الأمة على أكثرهم ، كان إجماعهم حجة لدلالة النص عليه .

(١) ينظر : الإحكام للآمدى ٢١٣/١ ، ٢١٤ ، والمستصفى ١٨٦/١ ، وكشف الأسرار ٢٤٤/٣ ، ٢٤٥ ، والتقرير والتحرير ٩٤/٣ ، ونيسر التحرير ٢٣٧/٣ ، وشرح العضد على مختصر بن الحاجب ٣٤/٢ ، ٣٥ .

ونوقش هذا : بأن إطلاق لفظ الأمة على الأكثر إطلاقاً مجازياً لتبادر فهم الكل من لفظ الأمة عند الإطلاق ، ولهذا يصح أن يقال : إذا شذ عن الجماعة واحد ليس هم كل الأمة - حقيقة - بخلاف إذا لم يشذ منهم واحد، وعلى هذا يجب حمل لفظ الأمة على الكل لكون الحجة فيه قطعية<sup>(١)</sup> .

### المذهب الثالث :

وهو إن سوغت الجماعة الاجتهاد للمخالف كان خلافه معتد به وإلا فلا وهذا مانسبه الآمدى لأبى عبد الله الجرجاني<sup>(٢)</sup> .

### واستدلوا على ذلك بما يأتى :

بأن الصحابة أنكرت على ابن عباس تحليل المتعة ، ولولا أن اتفاق الأكثر حجة لما أنكروا عليه فإنه ليس للمجتهد الإنكار على المجتهد الآخر حيث إنه من المعلوم أن المجتهد لا يجوز له أن يقلد غيره بل يجب عليه اتباع ما آداه إليه اجتهاده مالم يكن الاجتهاد مقابل نص أو إجماع .

### ونوقش هذا :

بأن إنكار الصحابة على ابن عباس فيما ذهب إليه لم يكن بناءً على إجماعهم ، وإنما ذلك لأمر آخر حيث إن ماذهب إليه ابن عباس فيه مخالفة لما روه له من أخبار تدل على نسخ المتعة ولهذا صح عنه أنه

(١) ينظر : مسلم الثبوت ٢/٢٢٣ ، وتيسر التحرير ٣/٢٣٨ .

(٢) ينظر : الإحكام للآمدى ١/٢٠٣ .

رجع لما سمع ما روه له وقال : حفظتم عن رسول الله ﷺ ما لم أحفظ<sup>(١)</sup> .

#### المذهب الرابع :

##### قول الأكثر

يكون حجة وليس بإجماع ، قال العضد فى شرحه لمختصر المنتهى: الظاهر أنه يكون حجة ظنية<sup>(٢)</sup> .

#### واستدلوا على ذلك بما يأتى :

بأن خبر الواحد بأمر لا يفيد العلم ، وخبر الجماعة إذا بلغ عددهم حد التواتر يفيد العلم فليكن مثله فى باب الإجتهد والإجماع .

#### ونوقش هذا :

بأنه إن كان صدق الأكثر فيما يخبرون به عن أمر محسوس مفيداً للعلم ، فلا يلزم مثله فى الإجماع الصادر عن الاجتهاد ، مع أن ثبوت حجيته فيه إنما هو للعصمة عن الخطأ ولم تثبت إلا بالكل ، والأكثر ليس كل الأمة كما سبق .

#### الرأى الرابع :

مما تقدم يتضح لنا أن رأى الجمهور هو الراجح للآتى :

- ١ - قوة أدلتهم وعدم وجود معارض لها .
- ٢ - ضعف أدلة المذاهب الأخرى والرد عليها .

(١) ينظر : مسلم النبوت ٢/٢٢٢ .

(٢) ينظر : مختصر المنتهى وشرحه ٢/٣٤ ، ٣٥ ، ومنتهى السؤل ص ٥٥ .

القيد الثالث : " من أمة محمد ﷺ " .

أمة محمد هي أمة أجابت الرسول ﷺ بالإيمان .

### مسألة

هل يعتبر موافقة أو مخالفة من هو خارج عن الملة الإسلامية في الإجماع؟  
ذهب الجمهور من العلماء إلى أنه لا اعتبار بموافقة من خرج عن  
الملة ولا بمخالفته في إنعقاد الإجماع .

واستدلوا على ذلك بما يأتي :

أن الإجماع إنما عرف حجة بالأدلة السمعية الدالة على ذلك ، وهذه  
الأدلة مع اختلاف ألفاظها لا إشعار لها بإدراج من ليس من أهل الملة في  
الإجماع ولا دلالة لها إلا على عصمة أهل الملة ولأن الكافر غير مقبول  
القول فلا يكون قوله معتبراً في إثبات حجة شرعية ولا إبطالها وإذا تم  
الإجماع دونه فلا إعتبار بمخالفته<sup>(١)</sup> .

وذهب البعض إلى العكس من ذلك وهو رأى ضعيف لا اعتداد به  
لوجود العداوة في الدين وعليه يكون الراجح هو رأى الجمهور<sup>(٢)</sup> .

القيد الرابع " على حكم شرعي " :

يترتب على هذا القيد " مسألة "

وهي هل يعتبر الإجماع حجة في الأمور الدنيوية ؟

(١) ينظر : الإحكام في أصول الأحكام للأمدى ٢٠٤/١ .

(٢) ينظر : الإحكام للأمدى ٢٠٤/١ .

نقول : الأمور الدنيوية إما أن تستلزم حكم شرعى أو لا ، فإن إستلزمت فالتحقيق أن الإجماع فيها حجة كالإجماع على قتال العدو فى ساعة معينة أو فى مكان مخصوص دفعاً لضرره فيأثم بمخالفته مادامت المصلحة باقية لأن أمور الدنيا مبنية على المصالح العاجلة وهى قابلة للزوال والتبديل ، فإن تغيرت الحال وإقتضت الدواعى خلاف الحكم المجمع عليه لم تستمر حجته بل تجوز مخالفته ، بل ربما وجبت المخالفة لإنتهاء وجوب العمل بالإجماع الأول وإنما وجبت موافقة الإجماع فى مثل الدنيويات من حيث كونه مستلزماً للدليل على وجوب تحقيق المصلحة ودفع المضرة لا من حيث كونه إجماعاً على أمر دنيوى .

وقال بعض العلماء أنه ليس بحجة ، وهو ما نقله القرافى عن القاضى عبد الجبار .

واستدلوا على ذلك : بأن هذا الإجماع ليس بأقوى من عمل الرسول ﷺ حيث ثبت أن قوله عليه السلام لايعتبر حجة فى الأمور الدنيوية ، والدليل على أن قوله فى ذلك ليس بحجة ماروى من أنه شاور سعد بن معاذ ، وسعد بن عباد فى بذل شطر ثمار المدينة للمشركين يوم الأحزاب لينصرفوا ، فقالا : إن كان هذا عن وحى فسمعاً وطاعة وإن كان عن رأى فلا نعطيهم إلا السيف ، وقد كنا نحن وهم فى الجاهلية لم يكن لنا ولا لهم دين ، وكانوا لايطعمون من ثمار المدينة إلا بشرى أو قرى فإذا أعزنا الله بالدين نعطيهم الدنية لانعطيهم إلا السيف فأخذ الرسول ﷺ برأيهما<sup>(١)</sup> .

(١) ينظر : كشف الأسرار على أصول البزدوى ٩٦/٢ .



وأيضاً قوله ﷺ في قصة تلقيح النخل " أنتم أعلم بأمور دنياكم " (١) وإذا ثبت أن قوله ليس بحجة في الأمور الدنيوية وهي في المرتبة الثانية بعد الكتاب فمن باب أولى يسرى هذا على من جاء في المرتبة الثالثة بعد السنة ، وهو الإجماع الواقع على هذه الأمور (٢) . نكتفي بهذا القدر من المسائل المتعلقة بالتعريف المختار على أمل التعرض للبعض الآخر في أبحاث أخرى إن شاء الله تعالى .

---

(١) ينظر : كنز العمال ٤٦٥/١١ .

(٢) ينظر : تيسير التحرير ٢٤٤/٣ ، والتقريب والتحجير ٨١/٣ ، والأحكام للآمدي ٢٥٦/١ .

## الأدلة الدالة على مرتبة الإجماع

### مَهَيِّدٌ

تعارف الأصوليون إذا عدوا مصادر التشريع الإسلامى أن يبدؤا بكتاب الله عز وجل وهو القرآن الكريم أولاً ، ثم بالسنة ثانياً ، ثم بالإجماع ثالثاً ، ثم بالقياس رابعاً ، وكذا يبحثونها على هذا الترتيب ، ولهذا الترتيب أدلة نذكرها فيما يأتى :

(١) قوله تعالى : "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ" (١)

### وجه الدلالة :

أن الله أمر بطاعة الله ورسوله ، وذلك بما علم حكمه من الكتاب والسنة المطهرة ثم أمر بطاعة أولى الأمر بعد إتباع ما جاء فى المصدر الأول - وهو الكتاب ، والمصدر الثانى - وهو السنة - فى الوقائع التى لم ينص على حكمها فيهما أوجب الرجوع إلى المصدر الثالث وهو قول أولى الأمر - فإن أولى الأمر عام - يشمل أولى الأمر الدنيوى وهم الولاة الذين يقومون على الحكم فى الأمة (٢) ، وأولى الأمر الدينى ، وهم أهل

(١) سورة النساء من الآية (٥٩) .

(٢) قال صاحب إعلام الموقعين : (وهو الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبى بكر المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١هـ) والتحقيق أن الولاة أو الأمراء إنما يطاعون إن أمروا بمقتضى العلم ، فطاعتهم تبعاً لطاعة العلماء، فإن الطاعة إنما تكون فى المعروف وما أوجبه العلم ، فكما أن طاعة العلماء تبعاً لطاعة الرسول

الإجتهد والرأى والفتوى فإذا استقر رأيهم واجتمعت كلمتهم على حكم فى المسألة بما يحقق المقاصد التى دلت تصرفات الشارع العامة على تحقيقها من التشريع ، فإن هذا الحكم يكون واجب الإلتباع كغيره من الأحكام الثابتة بالمصادر السابقة على الإجماع .

(٢) ماروى عن سعيد بن المسيب عن على رضى الله عنه : أنه قال : قلت يارسول الله الأمر ينزل بنا لم ينزل فيه قرآن ولم تمضى فيه منك سنة ؟ قال : اجمعوا له العالمين<sup>(١)</sup> أو قال العابدين من المؤمنين فاجعلوه شورى بينكم ولا تقضوا فيه برأى الواحد<sup>(٢)</sup> .

### وجه الدلالة :

هذا الحديث دل دلالة واضحة على أن الإجماع يأتى فى المرتبة الثالثة بعد الكتاب والسنة حيث أرشد النبى ﷺ الإمام على - كرم الله وجه - فى معرفة حكم الأمر الذى لم ينزل فيه قرآن ولم تمض فيه سنة بأن يجمع له العالمين من المؤمنين ، فيجعله شورى بينهم ، ومايتفقون

صلى الله عليه وسلم ، فطاعة الأمراء تبعاً لطاعة العلماء (ينظر : إعلام الموقعين ١/١٠ ، طبعة دار الجيل ، بيروت - لبنان سنة ١٩٩٧م ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ) .

(١) رواية العالمين أرجح فى المعنى من رواية العابدين ، لأن الغرض من الإجماع التشاور للوصول إلى رأى فيما نزل بالناس ، وهذا يكون بالعلم والرأى ، لا بالتعبدين المتباعدين عن شئون الناس ، فإن من هؤلاء من تستحب فى الصلاة إمامته ، وقد لا تقبل عند القاضى شهادته ، وكان الإمام مالك يقول - رضى الله عنه - كم أخ لى فى المدينة أرجو دعوته ولا أقبل شهادته .

(٢) هذا الحديث وإن قيل فيه : أنه غريب من حديث مالك ، وفى روايته من لا يحتج به - معناه فى غاية الصدق والصحة ، لأنه دعوة إلى الشورى فى مهام الأمور ، وهو ماحث عليه القرآن الكريم وعمل الرسول وأصحابه من بعده . (ينظر أعلام الموقعين ١/٦٤ ، ٦٥) .

عليه فيه فهو حكم الله بالنسبة له ، ثم يحذره بأن لا يترك الإجماع - وهو إجتهد جماعى - ويقضى برأى الواحد - وهو إجتهد فردى .

### إعتراض وجوابه :

قد يقول قائل : إن الرسول ﷺ فى هذا الحديث حذر من الأخذ برأى الواحد بقوله - ولاتقضوا فيه برأى واحد - علماً بأنه ورد حديث آخر عن معاذ بن جبل - رضى الله عنه - أن النبى ﷺ لما أراد أن يبعثه إلى اليمن قال له : كيف تقضى إذا عرض لك قضاء قال : أقضى بما فى كتاب الله قال : فإن لم تجد فى كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول الله ﷺ قال : فإن لم يكن فى سنة رسول الله قال : أجتهد رأى ولا آلو<sup>(١)</sup> قال معاذ فضرب رسول الله ﷺ صدرى وقال : الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله لما يرضى الله ورسوله<sup>(٢)</sup> .

(١) آلو : أبذل غاية جهدى ولا أقصر فى ذلك .

(٢) رواه الترمذى والإمام أحمد وأبو داود وابن عدى والطبرانى من حديث الحارث بن عمرو عن أناس من أصحاب معاذ من أهل حمص ، قال الترمذى : لأنعرفه إلا من هذا الوجه وقال البخارى فى التاريخ الكبير : حديث الحارث بن عمرو عن أصحاب معاذ لا يصلح ، وأورده بن الجوزى فى العلل المتناهية ، وقال : لا يصح : وإن كان الفقهاء يذكرونه فى كتبهم ويعتمدون عليه ، وإن كان معناه صحيحاً ، وقد رواه أيضاً عن شعبة عن ابن عون هكذا ، وأرسله ابن مهدى وجماعات عنه والمرسل أصح ، وقال عنه الغزالي : تلقته الأمة بالقبول ، ولم يظهر أحد فيه طعناً ولا إنكاراً ، فلا يقدح فيه كونه مرسلأ بل لا يجب البحث عن إسناده (ينظر : سنن الترمذى - كتاب القضاء - باب ماجاء فى القاضى كيف يقضى ٦٠٧/٣ ، ومسند الإمام أحمد ٢٣٠/٥ : ٢٣٦ وسنن أبى داود كتاب الأقضية - باب إجتهد الرأى فى القضاء ٣٠٣/٣ ، وتلخيص الجبير ٢٠١/٤ ، وأعلام الموقعين ٢٠٢/١ ، والمستصفى للإمام الغزالي ٢٤٥/٢) .

فهنا يكون الرسول ﷺ أقر معاذاً على ثلاثة أصول للتشريع هي الكتاب والسنة ، والإجتهد بالرأى ، ولم يأمره بالإستشارة والعمل برأى الجماعة ، وهذا يوهم بحسب ظاهره وجود إختلاف فى الأصول التشريعية وفى المراحل التى يمر بها المجتهد فى إستنباط الأحكام إذ بينما يأمر الرسول عليه السلام علماً بجمع العالمين واستشارتهم بأمر معاذاً بالعمل برأيه وعدم إستشارة العالمين .

### وجوابه :

يكنم فى الفرق بين ما يذهب معاذاً للقضاء فيه ، وما يسئل عنه علماً - كرم الله وجهه - وذلك أن معاذاً يذهب إلى اليمن ليفصل فى الخصومات بين الناس أى فى حوادث جزئية يكفى فى الوصول إلى الحق فيها رأيه ، فإذا أعوزه الرأى القاطع ، فالإستشارة عند العرب أصل من أصول الحكمة ، ولا يظن بمعاذ أن يعدل عنه عند الحاجة إليه ، وإذا وقع له من الأحداث ما يتعلق بشئون الدولة عامة ، وما يخرج عن إختصاصه ، فالمرجع فيه إلى الرسول ﷺ ، وهو لا يزال بين ظهرائهم ، ومن هذا النوع الأخير مأسأله عنه على - كرم الله وجهه - فإنه سأل عن النوازل التى تهمل الأمة إذا نزلت بهم بعد رسول الله ﷺ ، فأرشده إلى المصدر الثالث ، وهو الإستشارة والعمل فيها برأى الجماعة حيث إن ذلك جائز بعد وفاته ، أما فى حياته فإنه لا يجوز ، ولهذا السبب كان تصويبه لمعاذاً لأنه أتى بالأدلة التى يمكن العمل بها فى ذلك الوقت .

(٣) أخرج أبو عبيد القاسم بن سلام - في كتاب القضاء - والدارمي عن ميمون بن مهران أنه قال : كان أبو بكر - رضى الله عنه - إذا ورد عليه الخصم نظر في كتاب الله ، فإن وجد فيه ما يقضى به بينهم ، قضى به ، وإن لم يجد في الكتاب وعلم به من رسول الله ﷺ في ذلك الأمر سنة : قضى بها ، فإن أعياه خرج فسأل المسلمين وقال أتاني كذا وكذا فهل علمتم أن رسول الله ﷺ ، قضى في ذلك بقضاء ؟ فربما اجتمع نفر كلهم يذكرون عن رسول الله فيه قضاء .

زاد الدارمي " فيقول أبو بكر الصديق - الحمد لله الذى جعل فينا من يحفظ علينا ديننا " وزاد أبو عبيد " فإن لم يجد سنة سنها النبي ﷺ جمع رؤساء الناس فاستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شئ قضى به ، وكان عمر يفعل ذلك ، فإن أعياه أن يجد ذلك في الكتاب والسنة سأل : هل كان أبو بكر قضى فيه بقضاء فإن كان لأبى بكر قضاء قضى به وإلا جمع علماء المسلمين واستشارهم : فإذا اجتمع رأيهم على شئ قضى به (١) .

### وجه الدلالة :

هذا الحديث دل دلالة واضحة على أن الإمام أبابكر رضى الله عنه كان إذا أراد معرفة حكم الله في واقعة نظر أولاً في كتاب الله فإن وجد لها حكماً قضى به ، وإلا نظر ثانياً في سنة رسول الله ﷺ ، فإن

(١) ينظر نيل الأوطار للشوكاني ٥١/٦ ، وسنن الدارمي ٥٨/١ ، طبعة دار إحياء السنة النبوية ، وسنن البيهقي ١١٤/١٠ ، ١١٥ ، وأعلام الموقعين ٦٢/١ ، وحجة السنة أ.د/عبد الغنى عبد الخالق ص ٣٤٥ ، طبعة دار الوفاء بالمنصورة سنة ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .

وجد فيها حكماً قضى به ، وإلا جمع لها علماء الناس واستشارهم وأخذ بما أجمعوا عليه ، فتكون مرتبة الإجماع هي الثالثة بعد الكتاب والسنة .

(٤) ذكر سفيان الثوري عن الشيباني عن الشعبي عن شريح أن عمر كتب إليه : إذا وجدت شيئاً في كتاب الله فاقض به ، ولا تلتفت إلى غيره ، وإن أتاك شيئاً ليس في كتاب الله فاقض بما سن رسول الله ﷺ ، فإن أتاك ما ليس في كتاب الله ولم يسن رسول الله ﷺ ، فاقض بما أجمع عليه الناس ، وإن أتاك ما ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله ﷺ ولم يتكلم فيه أحد قبلك ، فإن شئت أن تجتهد رأيك فتقدم ، وإن شئت أن تتأخر فتأخر ، وما أرى التأخير إلا خيراً لك<sup>(١)</sup> وفي رواية البيهقي " ما اجتمع عليه الناس فخذ به "<sup>(٢)</sup> وذكره ابن القيم بلفظ " فإن لم يكن فأنت بالخيار : فإن شئت أن تجتهد رأيك فاجتهد رأيك ، وإن شئت أن تؤمرني ولا أرى مؤامرتك إياي إلا خيراً لك والسلام "<sup>(٣)</sup> .

### وجه الدلالة :

أن الإمام عمر - رضى الله عنه - قد بين لقاضيه شريحاً الأدلة التي يرجع إليها في معرفة حكم الواقعة التي تعرض عليه ، ووضع ترتيب هذه الأدلة بأنها الكتاب ثم السنة ثم ما أجمع عليه الناس ، وعلى هذا تكون مرتبة الإجماع هي الثالثة فيما تقدم من روايات عن الإمام عمر .

(١) ينظر : سنن النسائي ٢٣١/٨ .

(٢) ينظر : سنن البيهقي ١١٥/١٠ .

(٣) ينظر : أعلام الموقعين ٦٥/١ .

وهناك رواية أخرى عن الدارمي بلفظ " وما يتبين لك في السنة فاجتهد فيه رأيك واستشر أهل العلم والسلام عليكم " .

### المقارنة بين هذه الرواية وغيرها من الروايات الأخرى :

نرى بأن الروايات السابقة على رواية الدارمي تقدم العمل بالإجماع- الذي هو اجتهاد جماعي - في حالة عدم وجود الحكم في الكتاب والسنة ، بينما قدم النص الثاني - أى رواية الدارمي - العمل بالرأى وهو اجتهاد فردي .

### الراجع في نظرنا :

هو الأول ، لأن رأى الفرد عرضة للخطأ والذلل ورأى الجماعة إلى الحق أقرب ، ولهذا دعا الإمام عمر قاضيه شريحاً إلى التخرج من القول بالرأى ما أمكن ، وظهر ذلك واضحاً في قوله له " وما أرى التأخير إلا خيراً لك " حتى لا يقدم عليه المرء وهو خائف أن يخطئ فيكون عرضة لعدم إصابة الحق .

(٥) قال عبد الرحمن بن زيد أكثروا على عبد الله ذات يوم ، فقال عبدالله : إنه قد أتى زمان ولسنا نقض ، ولسنا هنالك ، ثم إن الله عز وجل قدر علينا : أن بلغنا ماترون ، فمن عرض لكم منه قضاء بعد اليوم ، فليقض بما جاء في كتاب الله ، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله فليقض بما قضى به نبيه ﷺ ، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبيه فليقض بما قضى به الصالحون ، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ولا قضى به نبيه ولا قضى به الصالحون فليجتهد رأيه : ولا يقول إنى أخاف



وإني أخاف ، فإن الحلال بين والحرام بين ، وبين ذلك أمور مشتبّهات ،  
فدع ما يريبك إلى ما لا يريبك<sup>(١)</sup> .

ووجه الدلالة فى هذا الحديث ظاهرة : كتب عمر بن عبد العزيز -  
رضى الله عنه - إلى عروة بن الزبير كتبت إلى تسألنى عن القضاء بين  
الناس ، وإن رأس القضاء : إتباع ما فى كتاب الله ، ثم القضاء بسنة  
رسول الله ﷺ ، ثم بحكمة أئمة الهدى ، ثم استشارة ذوى العلم والرأى<sup>(٢)</sup>  
ذكره ابن عبد البر ، فجميع النصوص السابقة تدل على أن الإجماع يأتى  
فى المرتبة الثالثة بعد الكتاب والسنة .

### تعارض الإجماع مع غيره من الأدلة

الأثر المترتب على بيان مرتبة الإجماع من بين مصادر التشريع  
الإسلامى يظهر فى حالة تعارض الإجماع مع غيره من المصادر ، فأيهما  
يقدم ؟

هذا وسوف نقتصر فى بيان تعارض الإجماع مع المصادر  
التشريعية على بيان تعارضه مع نص من الكتاب أو السنة ، وتعارضه مع  
الإجماع ، أو القياس ، وذلك بحسب ما تنسجم به الطاقة وما يسعفى به  
الوقت .

(١) رواه النسائى وقال هذا الحديث جيد جيد ، وجاء مثله عن عبد الله بن مسعود (ينظر : سنن النسائى  
٢٣٠/٨ ط/ دار الهلال الحديث بالقاهرة ، سنة ١٤٠٧هـ/١٩٩٧م ، وسنن الدارمى ٥٩/١) .

(٢) ينظر : حجة السنة أ.د/ عبد الغنى عبد الخالق ، ص ٣٥٨ .

أولاً : تعارض الإجماع مع نص من الكتاب أو السنة :

إذا تعارض الإجماع مع نص من الكتاب أو السنة

قال إمام الحرمين :

ولو فرضنا خبراً متواتراً ، وقد انعقد الإجماع على خلافه ، فتصويره عسر ، فإنه غير واقع ولكن على التقدير نقول : لو فرض ذلك فالتعلق بالإجماع أولى ، فإن الأمة لاتجتمع على ضلالة وينتطرق إلى الخبر إمكان النسخ فيحمل الأمر على ذلك قطعاً ولا وجه غيره ونقطع بذلك فإن قيل : الخبر المتواتر من الأدلة القاطعة ، وكذا الإجماع فلما قدمتم الإجماع ؟

قلنا : لأن الخبر عرضة لقبول النسخ ، والإجماع لاينعقد متأخراً إلا على قطع فلا يتصور حصول الإجماع على باطل ، وتطرق النسخ إلى الخبر ممكن فالوجه حمل الإجماع على القطع الكائن ، وحمل الخبر إلى مقتضى النسخ ، والمستحيل حصول الإجماع على حكم مع خبر نص على مناقضته مع الإجماع على أنه - أى الخبر - غير منسوخ فهذا مما لايتصور وقوعه<sup>(١)</sup> ويمثل ما قال الإمام الجويني قال الإمام الغزالي والجلال المحلى وغيرهما .

فهذا هو الإمام الغزالي يقول : في بيان ترتيب الأدلة ، يجب على المجتهد في كل مسألة أن يرد نظره إلى النفي الأصلي قبل ورود الشرع ، ثم يبحث عن الأدلة السمعية المغيرة ، فينظر أول شئ في الإجماع ، فإن وجد في المسألة إجماعاً ترك النظر في الكتاب والسنة ، فإنهما يقبلان

(١) ينظر : التعارض والتراجع وأثرهما في الفقه الإسلامي أ.د / محمد الحفناوى ص ١٦٥ .

النسخ والإجماع لا يقبله ، فالإجماع على خلاف مافى الكتاب والسنة دليل قاطع على النسخ إذ لاتجتمع الأمة على الخطأ . أ.هـ<sup>(١)</sup>

ويقول الجلال المحلى : وأنه - أى الإجماع - لا يعارضه دليل قطعى ولا ظنى<sup>(٢)</sup> .

ويقول صاحب شرح مسلم الثبوت : الإجماع مرجح ، ومقدم على الكل عند معارضته إياها (أى النصوص) لأنه لا يكون منسوخاً بكتاب أو سنة ، ولا يكون باطلاً فتعين أن يكون الكتاب أو السنة ، ولو كان متواتراً منسوخاً ، والإجماع كاشف عند النسخ ، فعند الآيتين أو السنتين ، ووجود الإجماع يعمل بما وافقه الإجماع ويجعل ناسخاً لما خالفه ، فقد ترجح بترجيح قطعى ، والكلام فيما لاترجيح فيه ولم يكن هناك الإجماع<sup>(٣)</sup> .

ومن خلال ماتقدم من أقوال العلماء نستطيع أن نقول : إذا تعارض الإجماع مع نص من الكتاب أو السنة قدم الإجماع<sup>(٤)</sup> لما يأتى :  
١ - كونه صريحاً قطعياً معصوماً عن الخطأ ، لأن الأدلة أثبتت أن الأمة لاتجتمع على ضلالة وذلك بخلاف النص ، فإنه إن كان من الكتاب جاز أن يكون ظاهراً غير صريح أو مؤولاً فانفتت القطعية فى

(١) ينظر : المستصفى للإمام الغزالي ٣٩٢/٢٢ طبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٢٢هـ ، وحجة السنة أ.د/ محمد فرغلى ص ٤٧٨ .

(٢) ينظر : شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع ٢/٢٠٠ ، ٢٠١ .

(٣) ينظر : شرح مسلم الثبوت ٢/٤٠١ .

(٤) يجب أن يعلم بأن من قال من العلماء بتقديم الإجماع بجميع أنواعه على جميع الأدلة فإنه يريد بذلك تقديم الإجماع فيما إذا استند إلى كتاب أو سنة ، أما ما استند إلى غيرهما من قياس أو كان منقولاً بغير الواحد ، وهو ظنى ، فيمكن تقديم النص القاطع عليه إذا خالفه ( ينظر : حجة الإجماع أ.د/ محمد فرغلى ص ٤٨٠ ) .

دلالتة، وإذا كان من السنن فإن كان متواتراً احتمل ما احتمله القرآن، وإن كان آحاداً احتمل مع ذلك الظن في طريقه .

٢ - كونه آمناً من النسخ والتأويل ، بخلاف النص فإنه يحتملها<sup>(١)</sup> ، وعلى ذلك لا يمكن أن يكون إجماعاً في أمر يخالف الكتاب والسنة ، ولا يتصور ذلك ولم يقع في التاريخ الإسلامي ما يؤيده أو يصح أن يكون مثلاً له .

هذا وقد ذهب بعض العلماء إلى القول بتقديم النص القطعي على الإجماع وقالوا : إن المجتهد يجب عليه أن ينظر أولاً في الكتاب ومثله السنة المتواترة فإن وجد نص فيهما على حكم المسألة التي يريد حكمها لا ينظر إلى دليل آخر ، وعليه إذا وجد تعارض فهو في الظاهر فقط .

### ومن أدلتهم على ذلك :

أن حجية الإجماع إنما تثبت بالنص من الكتاب والسنة فهو - أى النص - أصل الإجماع ، ومن ثم فلا يجوز تقديم الإجماع الذي هو فرع على النص الذي يعتبر أصلاً له<sup>(٢)</sup> .

وأجيب عن هذا : بأن كون الإجماع فرعاً إنما هو لنصوص مخصوصة لقوله تعالى " ومن يشاقق الرسول " الآية ، وغير ذلك مما يدل على حجية الإجماع لأن الإجماع فرع لجميع النصوص ، ولا النصوص المعارضة لها حتى يلزم تقديم الفرع على الأصل .

(١) ينظر : تيسر التحرير ٢٢٨/٣ ، والتقرير والتحير ٨٥/٣ .

(٢) ينظر : الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ٢١٩/١ ، ٢٢١ ، طبعة سنة ١٤٠٠ هـ .

### التوفيق بين الرأيين :

يمكن التوفيق بين الرأيين - وذلك على تسليم وقوع تعارض بين الإجماع والنص - بأنه يقدم إجماع الصحابة القولى أو السكوتى المنقول نقلاً متواتراً على جميع النصوص ولو قطعية ، وكذا يقدم إجماع الأمة القولى فى أى عصر على غيره وعليه يحمل القول بتقديم الإجماع على النصوص مطلقاً كما ذهب إليه بعض العلماء والذين على رأسهم إمام الحرمين والإمام الغزالي والمحلى وغيرهم .

أما أصحاب الرأى الثانى القائلين بتقديم النص على الإجماع فيحمل قولهم على بعض النصوص بمعنى أن بعض النصوص القطعية يقدم على بعض أنواع الإجماع كالإجماع السكوتى أو القولى المنقول بالآحاد ، وبذلك يقيد إطلاق ماورد منهم من تقديم النص مطلقاً على الإجماع وبهذا يجمع بين الرأيين - والله أعلم - .

### ومن أمثلة التعارض الظاهرى بين النص والإجماع مايتأتى :

قوله تعالى : " والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة " <sup>(١)</sup> فالآية عامة فى بيان حكم كل قاذف سواء كان حراً أو عبداً ، وذلك لأن كلمة الذين من صيغ العموم فتشمل بعمومها الحر والعبد ولكن الإجماع منعقد على أن العبد يجلد أربعين جلدة ، حيث إن حد العبد دائماً على النصف من حد الحر وعليه فتتعارض الآية مع الإجماع ، غير أنه ممكن الجمع والتوفيق بينهما بجعل الإجماع مخصصاً للعموم الوارد فى

<sup>(١)</sup> سورة النور من الآية (٤) .

الآية ، ويجعل العام مستعملاً فيما عدا ما دل الإجماع على خلافه ، وبهذا يوفق بينهما<sup>(١)</sup> .

### ثانياً : تعارض الإجماع مع الإجماع :

اختلف العلماء فى ذلك على مذهبين :

المذهب الأول : لا يصح أن يقع إجماع ثانى بعد الإجماع الأول :

واستدلوا على ذلك بما يأتى :

ماروى عنه عليه السلام من أخبار تقدم ذكرها .. تفيد عصمة الأمة عن الخطأ عند الإجماع ، وإذا ثبت هذا يكون الإجماع الثانى المخالف للأول باطلاً إذ ليس بعد الحق إلا الضلال .

ولهذا قال بعض العلماء : إذا انعقد إجماعان متضادان فالمعمول به هو السابق من الاجماعين يعنى اذا تساويا - أما اذا لم يتساويا الاجماعين بأن كان أحدهما مختلفاً فيه ، والآخر متفقاً عليه نقدم المتفق عليه على المختلف فيه<sup>(٢)</sup> .

رأينا فى هذا :

نقول :- إنه يجوز فرضاً أن يقع إجماعاً لاحق بعد إجماع سابق ، لكن الإجماع اللاحق إن كان معارضاً للأول كان باطلاً ، لأن من شروط صحة الإجماع أن يكون أهل الإجماع عارفين بمواقع الإجماع السابق

<sup>(١)</sup> ينظر : التعارض والتزاحم وأثرهما فى الفقه الإسلامى أ.د/ محمد الحفناوى ص ١٦٥ طبعة دار الوفاء بالمنصورة .

<sup>(٢)</sup> ينظر : الكوكب المنير بشرح مختصر التحرير ص ٢٢٧ ط / السنة المحمدية .

عليهم ، وعليه فإن أجمعوا على خلافه يكون إجماعهم باطل اللهم إلا إذا كان مستند الأول إلى المصلحة وقد تغيرت .

### المذهب الثاني :

يصح أن يوجد إجماع بعد إجماع تقدمه إذا لم يصرحوا - أى أهل الإجماع - بأن لا يقع إجماع بعدهم ، وهذا مذهب بعض العلماء منهم عبدالله البصرى من المعتزلة .

### واستدلوا على ذلك بالآتى :

أن الإجماع الأول مشروط بعدم إجماع بعده ، فإذا طرأ إجماع بعده بطل العمل بالإجماع الأول لانتهائه بإنهاء شرطه ، فإذا صرحوا بأن لا يصلح إجماع بعد إجماعهم لم يصلح بعدهم ، وحيث لم يشترطوا فيصلح أن يوجد إجماع بعد إجماع سابق وهو المطلوب .

### ونوقش هذا :

بأن الأدلة الموجبة لحجية الإجماع مطلقة - لم تفرق بين إجماع صرحوا فيه أهله بأن لا يصح إجماع بعده ، وبين إجماع لم يصرحوا فيه بذلك - فتقيدها .

لا دليل عليه فيكون باطلاً ، أضف إلى ذلك : أن الشرط لا دليل عليه ، وكل شرط لا دليل عليه لا يعتبر ، فشرط عدم جواز إجماع لاحق لإجماع سابق بالتصريح بذلك باطل .

وعلى ذلك يكون المذهب الأول هو الراجح لسلامة أدلتهم عن المعارض والمناقشة وضعف أدلة أصحاب المذهب الثانى والرد عليها<sup>(١)</sup> .

### ثالثاً : تعارض الإجماع مع القياس :

من الظاهر الذى لا يحتاج إلى تنبيه أن القياس إذا عارض الإجماع يكون فاسد الاعتبار .

ومن خلال ماتص عليه الجراعى نقول : إن الإجماع لايتعارض مع القياس لكون القياس فى معارضته يعتبر فاسداً ، ولايتعارض الفاسد مع الصحيح<sup>(٢)</sup> .

<sup>(١)</sup> ينظر : الكوكب المنير بشرح مختصر التحرير ص ٢٢٧ ، وشرح طلعة الشمس ٨٥/٢ على الألفية المسماة

بالأصول ، وحجة الإجماع أ.د/ محمد فرغلى ص ٤٨٢ ومابعدها .

<sup>(٢)</sup> ينظر : ماسبق من مراجع بنفس الصفحات .



## أنواع الإجماع وحجية كل نوع

للإجماع نوعان :

١ - إجماع صريح

٢ - إجماع سكوتى

١ - الإجماع الصريح :

وهو اتفاق جميع المجتهدين على حكم واحد فى المسألة المطروحة بإبداء كل فرد رأيه بالقول أو الفعل .

أما القول فالأمر فيه واضح ، وهو أن يقولوا جميعاً ، أن الحكم فى المسألة الفلانية هو الوجوب أو النذب مثلاً ، وأما الفعل فهو قضاء المجتهد فى الحادثة المطروحة بقضاء أو بفتوى ، ثم يجئ مجتهد ثان تعرض عليه نفس الحادثة أو مثلها ، فيقضى فيها بما قضى الأول ، ثم يجئ ثالث فيفعل ذلك ، وهكذا حتى يصبح رأى متفقاً عليه من جميع المجتهدين .

٢ - الإجماع السكوتى :

وهو إبداء بعض المجتهدين رأيه فى المسألة المعروضة<sup>(١)</sup> ، وسكوت الباقيين عن موافقته أو مخالفته مع بلوغه لكل منهم ، ومضى مهلة النظر عادة ، أى مضى فترة كافية للبحث وتكوين رأى .

<sup>(١)</sup> وكذا الفعل : أى إذا فعل واحد من أهل الإجماع فعلاً وعلم به أهل زمانه ولم ينكر عليه أحداً بعد مضى مدة التأمل يكون ذلك إجماعاً منهم على إباحة الفعل ويسمى هذا إجماعاً سكوتياً أيضاً (ينظر : كشف الأسرار على أصول البزورى ٢٢٧/٣) .

هذا : وإن بعض العلماء قد سمي الإجماع الصريح عزيمة ، أى الأمر الأصلي فى الإجماع وسمى الإجماع السكوتى رخصة ، لأنه جعل إجماعاً للإحتراز عن نسبة الساكتين إلى الفسق والتقصير فى أمر الدين ، لأن الساكت عن الحق شيطان أخرس<sup>(١)</sup> .

### الشروط التى يجب توافرها فى الإجماع السكوتى :

لابد فى الإجماع السكوتى من توافر الشروط الآتية :

- (١) أن يظهر القول أو الفعل وينتشر حتى لا يخفى على الساكت .
- (٢) أن تمضى مدة التأمل والنظر فى حكم الحادثة . لأن السكوت وترك الإنكار قبل مضى مدة التأمل حلال شرعاً فلا يدل على الرضا - ومدة التأمل تختلف باختلاف الحوادث ، ففى بعضها تكفى المدة القصيرة ، وفى بعضها لابد من مدة طويلة للبحث .
- (٣) أن يكون ترك الرد والإنكار فى غير حالة التقية ، لأن الرضاء وترك النكير فى حالة التقية أمر معتاد ، بل أمر مشروع رخصة ، فلا يدل ذلك على الرضا .
- (٤) أن يكون قبل أن تستقر المذاهب<sup>(٢)</sup> .

### حجية الإجماع الصريح :

اختلف العلماء فى حجية الإجماع الصريح على مذهبين :

#### المذهب الأول :

ذهب أكثر العلماء إلى أن الإجماع الصريح حجة .

(١) ينظر : المرجع السابق .

(٢) ينظر : تيسر التحرير ٢٤٦/٣ ، وكشف الأسرار على أصول الزيدوى ٢٢٨/٣ ، ومسلم الثبوت ٢٣٢/٢ .

### المذهب الثانى :

وذهب بعض الشيعة ، وبعض الخوارج ، والنظام من المعتزلة إلى عدم حجيتهم ولم يقتصروا على هذا الإجماع فى عدم حجيتهم بل أنكروا حجيتهم الإجماع بنوعيه .

### الأدلة :

#### أولاً : أدلة أكثر العلماء :

استدل أكثر العلماء على حجيتهم الإجماع الصريح بأدلة منها :

١ - قوله تعالى "واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا" <sup>(١)</sup> .

#### وجه الدلالة :

أن الله سبحانه وتعالى نهى عن التفرق بقوله تعالى ((ولا تفرقوا)) ومخالفة الإجماع مخالفة منهياً عنها ، وإذا كانت المخالفة منهياً عنها تكون حراماً ، لأن النهى يقتضى الحرمة وإذا كانت حراماً كان الإجماع حجة ، لأنه لو لم يكن حجة لما كانت مخالفته حراماً .

٢ - قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول

وأولى الأمر منكم" <sup>(٢)</sup>

<sup>(١)</sup> سورة آل عمران من الآية (١٠٣) .

<sup>(٢)</sup> سورة النساء من الآية (٥٩) .

### وجه الدلالة :

أن طاعة أولى الأمر واجبة بصريح الآية ، والأمر معناه الشأن ، فالآية توجب طاعة أولى الشأن ، وهو عام يشمل الشأن الديني والشأن الدنيوي ، فأولى الأمر في الدين يجب طاعتهم كما يجب طاعة ولاية الأمر في الدنيا ، فإذا أجمع ولاية الأمر الديني وهم المجتهدون على رأى وجب اتباعه بنص القرآن الكريم ، ولا يكون هذا الإجماع واجب الاتباع إلا إذا كان حجة<sup>(١)</sup> .

٣ - قوله ﷺ " لا تجتمع أمتى على ضلالة " <sup>(٢)</sup> .

٤ - قوله ﷺ " ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن " <sup>(٣)</sup> .  
فهذان نصان صريحان في حجية الإجماع .

(١) ينظر : التفسير الكبير للإمام فخر الدين الرازى ٣/٣٥٧ طبعة

(٢) سبق تخرجه في ص ٣ .

(٣) رواه الإمام أحمد في كتاب السنة وليس في مسنده كما وهم عن ابن مسعود " بلفظ " إن الله نظر في قلوب العباد فاختر موطئاً صلى الله عليه وسلم فبعثه برسائله . ثم نظر في قلوب العباد فاختر له أصحاباً ، فجعلهم أنصار دينه ووزراء نبيه ، فما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ، وما رآه المسلمون قبيحاً فهو عند الله قبيح " وهو موقوف وحسن .

وأخرجه الرازي والطبراني والبيهقي في الاعتقاد عن ابن مسعود أيضاً ، وقال الحافظ بن الهادي ، روى مرفوعاً عن أنس باسناد ساقط ، والاصح عن ابن مسعود .

(ينظر : كشف الخفاء للمحلوني ٢/٢٦٣ طبعة التراث الاسلامي حلب ، وجمع الزوائد للهيتمي ١/١٧٧ ، ١٧٨ طبعة دار الكتاب العربي ، بيروت ) .

### ثانياً : أدلة أصحاب المذهب الثاني :

استدل بعض الشيعة ومن وافقهم على عدم حجية الإجماع بنوعيه بما يأتي:  
١ - هو أن النبي ﷺ لما أرسل معاذاً إلى اليمن قال كيف تصنع إن عرض لك قضاء قال : أقضى بما في كتاب الله قال فإن لم يكن في كتاب الله ؟ قال : أجتهد رأيي ولا آلو قال معاذ : فضرب رسول الله ﷺ صدرى وقال الحمد لله الذى وفق رسول الله لما يرضى الله ورسوله<sup>(١)</sup> .

### وجه الدلالة :

أن النبي ﷺ لما سأل معاذاً عن الأدلة التى يستند إليها فى قضائه لم يذكر الإجماع ، وقد أقره رسول الله ﷺ على ذلك بقوله: الحمد لله الذى وفق رسول الله ، فلو كان الإجماع دليلاً يصح الاعتماد عليه فى التشريع لما أقره النبي عليه السلام مع الحاجة الماسة إليه فى القضاء .

### ونوقش هذا :

بأن الإجماع ، اتفاق مجتهدى الأمة ... بعد وفاته ﷺ أما فى حياته فلا إجماع ، لأنه ﷺ هو المصدر فى معرفة حكم الله فيما يقع من حوادث<sup>(٢)</sup> .

(١) تقدم تخرجه فى ص ٢٦ .

(٢) ينظر : الإحكام للأمدى ٢٩١/١ .

### الرأى الراجح فى نظرنا :

مما سبق يتضح لنا رجحان الرأى القائل بحجية الإجماع الصريح لقوة أدلة أصحابه التى استندوا إليها ، ومناقشة أدلة خصومهم بما يجعل دعواهم عارية عن الدليل والدعوى المدعمة بالدليل خير من العارية عنه .

### حجية الإجماع الصريح عند القائلين به بين القطعية والظنية :

ذهب بعض الحنفية منهم الديوسى وشمس الأئمة : إلى أن حجية الإجماع الصريح قطعية ، أى أنه يكون مفيداً للحكم على سبيل القطع واليقين لكن بشرط أن ينقل إلينا نقلاً متواتراً ، أما إذا نقل إلينا بطريق الآحاد ، فإنه يكون مفيداً للحكم على سبيل الظن<sup>(١)</sup> .  
وقال جماعة منهم الرازى والآمدى : أنه لا يفيد إلا الظن<sup>(٢)</sup> .  
وقال البزدوى وجماعة من الحنفية : الإجماع مراتب ، فإجماع الصحابة مثل الكتاب والخبر المتواتر ، وإجماع من بعدهم بمنزلة المشهور من الأحاديث ، والإجماع الذى سبق فيه الخلاف فى العصر السابق بمنزلة خبر الواحد ، واختار بعضهم فى الكل أنه يوجب العمل لا العلم فهذه مذاهب أربعة<sup>(٣)</sup> . أ.هـ.

(١) ينظر : إرشاد الفحول للإمام الشوكانى ص ١٤٥ .

(٢) ينظر : الإحكام للآمدى ١٧٢/١ .

(٣) ينظر : كشف الأسرار على أصول البزدوى ٢٦١/٣ ، والتقرير والتجيب ٨٣/٣ .

### حجية الإجماع السكوتى :

اختلف العلماء فى حجية الإجماع السكوتى على مذهبين :

#### المذهب الأول :

ويرى أن الإجماع السكوتى إجماعاً وحجة ، وبه قال أكثر الحنفية والمالكية وأحمد وبعض الشافعية وجماعة من أهل الأصول<sup>(١)</sup>.

#### المذهب الثانى :

ويرى أن الإجماع السكوتى ليس إجماع ولا حجة ، وبه قال طائفة من العلماء منهم داود الظاهرى وابنه ، والمرتضى وأبو عبدالله ، واختاره القاضى الباقلانى وعزاه إلى الشافعى<sup>(٢)</sup>.

### الأدلة :

استدل أصحاب هذا المذهب بما يأتى :

قالوا إن سكوت العلماء فى مثل ذلك يظن منه الموافقة عادة ، لأن النطق من كل أهل الفتوى متعذر ، والمعروف أن الذى يتولى الفتوى الكبار ويسلم الباقلان .

### ولهذا قال الإمام السرخسى :

أنه لو شرط لإنعقاد الإجماع التنصيص من كل واحد منهم على قوله وإظهار الموافقة مع الآخرين لأدى إلى أن لاينعقد الإجماع

<sup>(١)</sup> ينظر : فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ٢/٢٣٢ ، والإحكام للأمدى ١/٢١٤ ، وأحكام الفصول للباحى ص ٤٧٣ وما بعدها ، وروضة الناظر ص ١٣٤ .

<sup>(٢)</sup> ينظر : المنحول للإمام الغزالى ص ٣١٨ تحقيق د/ محمد حسن هيتو ، والبرهان لإمام الحرمين ١/٧٠١ .

أبداً ، لأنه لا يتصور اجتماع أهل العصر كلهم على قول يسمع ذلك منهم إلا نادراً ، وفي العادة إنما يكون ذلك بانتشار الفتوى من البعض وسكوت الباقيين<sup>(١)</sup> .هـ

### ثانياً أدلة أصحاب المذهب الثاني :

استدل أصحاب هذا المذهب بما يأتي :

قالوا إن سكوت باقي المجتهدين كما يدل على الموافقة يدل على عدم الموافقة في الرأي إذ يجوز أن يكون منشأ السكوت خوف الضرر أو مهابة القائل ، أو أنه لم يجتهد في المسألة المطروحة ، فالسكوت لا يدل على الرضا والموافقة .

### ونوقش هذا :

بأن الغالب كون سكوت الباقيين للموافقة ، أما احتمال كون السكوت لأمر آخر فذلك بعيد ، فالسلف الصالح كان لا يخشى في الله لومة لائم ، فهذا معاذ بن جبل يرد على عمر بن الخطاب حين أراد جلد الحامل التي ثبت زناها ويقول له : إن جعل الله لك على ظهرها سبيلاً ، فلن يجعل لك على مافي بطنها سبيلاً ، وحينئذ يرجع عمر إلى قول معاذ ويقول : لولا معاذ لهلك عمر<sup>(٢)</sup> .

(١) ينظر : أصول السرخسي ٣٠٥/١ تحقيق أبو الوفا الأفغاني ط بيروت لبنان سنة ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .

(٢) ينظر : أصول الفقه أ.د/ عماد زكريا البردبني ص ٢٢٢ طبعة دار الثقافة للنشر والتوزيع سنة ١٩٨٣ .



٢ - بحديث ذى اليدين<sup>(١)</sup> وفيه أنه لما قال : أقصرت الصلاة أم نسيت يارسول الله نظر رسول الله ﷺ إلى أبي بكر وعمر - رضى الله عنهما - وقال : احق مايقول ذو اليدين .

### وجه الاستدلال :

أنه لو كان السكوت دليل على الموافقة لاكتفى به رسول الله ﷺ : ولما استنطقهم فى الصلاة من غير حاجة ، فدل ذلك على أن السكوت ليس رضا ، فلا يكون إجماعاً ولا حجة .

### ونوقش هذا :

بأن سكوتهم كان اكتفاء منهم بكلام ذى اليدين ، لأنهم كانوا مثله فى أنهم لايدرون أيهما وقع ، فلما نفى ذلك بقوله : كل ذلك لم يكن وطلب منه الجواب كان لهم الكلام<sup>(٢)</sup> .

<sup>(١)</sup> رواه أبو هريرة ولفظه " عن أبى هريرة - رضى الله عنه - قال : صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة العصر ، فسلم من ركعتين ، فقام إلى خشبة معروضة فى المسجد فاتكأ عليها كأنه غضبان ، ووضع يده اليمنى على اليسرى ، وشبك بين أصابعه ووضع خده الأيمن على ظهر كفه اليسرى ، وفى القوم أبو بكر وعمر - رضوان الله عليهما - فهاباه أن يكلماه ، وفى القوم رجل فى يده طول يقال له ، ذو اليدين قال يارسول الله : أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فقال : كل ذلك لم يكن فقال : قد كان بعض ذلك ، فأنقيل على الناس فقال : أصدق ذو اليدين ؟ قالوا : نعم فتقدم فصلى ماترك ثم سلم ، ثم كبر وسجد سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه ، وكبر ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ثم رفع وكبر . وقال : عمران بن حصن ثم سلم (ينظر : مصباح السنة للإمام البغوى ٧٠/١) .

<sup>(٢)</sup> ينظر : أصول السرخسى ٣٠٧/١ .

وبهذا يتبين لنا أن المذهب الأول هو الراجح لقوة أدلته . لكن يجب أن ننبه ههنا على أمر وهو أن أصحاب هذا المذهب اختلفوا في نوع الحجية :

فذهب غالب الحنفية : إلى أن الإجماع السكوتي حجة قطعية ، لأن الأدلة التي نطقت بحجية الإجماع لم تفرق بين الإجماع الصريح والإجماع السكوتي وذهب الكرخي من الحنفية والآمدی من الشافعية إلى أن الإجماع السكوتي حجة ظنية لأن السكوت يحتمل أن يكون للموافقة أو لأمر آخر ، ومع هذا الاحتمال لا يفيد الإجماع السكوتي يقين بل يفيد الظن<sup>(١)</sup> .

## ﴿ إنكار حكم الإجماع ﴾

قال بعض الأصوليين :

إنكار حكم الإجماع القطعي - أي الصريح - المنقول إلينا بطريق التواتر كإجماع الصحابة ، فانه يكون كفراً ، لأن إنكاره يتضمن إنكار دليل قاطع وهو يتضمن إنكار صدق الرسول ﷺ وذلك كفر ، أما إذا نقل إلينا بطريق الآحاد أو كان إجماعاً سكوتياً فلا يحكم بكفر منكر هذه الأنواع وقالت طائفة : ليس بكفر ، لأن دليل حجية الإجماع ليس قطعياً فيكون ظنياً فلا يفيد العلم وإنكار ما هو كذلك ليس بكفر ، وفصل بعض العلماء فقال : إن كان الحكم المجمع عليه من ضروريات الدين بحيث يشترك الخاصة والعامة في معرفته كتحريم السرقة والزنا ، فإنكاره كفر ، أما إن

(١) ينظر : الإحكام للآمدی ٢٥٥/١ ، وأصول الحضري ص ٢٧٤ ، ط دار الفكر ، ونهاية السؤل ٣٨٦/٢ .

كان الحكم المجمع عليه مما تتفرد الخاصة بمعرفته كإشراك بنت الإبن مع البنت في السدس تكملة للتثني ، وتقديم القاطع على المظنون وما إلى ذلك ، فإنكاره لا يكون كفراً قال الشيخ محمد الخضرى : وإطلاق القول بتكفير منكر حكم الإجماع ليس بصحيح وقال إمام الحرمين : فشافى لسان الفقهاء أن خارق الإجماع يكفر ، وهو باطل قطعاً ، فإن منكر أصل الإجماع لا يكفر ، والقول في التكفير ليس بالهين ، نعم من اعترف بالإجماع ، وأقر بصدق المجمعين في النقل ، ثم أنكر ما أجمعوا عليه كان هذا التكذيب آيلاً إلى الشرع ومن كفر الشارع كفر ، والقول الضابط فيه : أن من أنكر طريقاً في ثبوت الشرع لم يكفر ، ومن اعترف بكون الشيء من الشرع ثم جحده كان منكر للشرع ، وإنكار جزء من الشرع كإنكاره كله ، وهو كلام وجيه<sup>(١)</sup> . أ.هـ

(١) ينظر فيما سبق : كشف الأسرار على أصول البيهقي ٢٦٦/٣ ، وأصول الشيخ الخضرى ص ٢٧٤

وما بعدها.

## ﴿ نتائج البحث ﴾

بعد إلقاء الضوء على بيان مرتبة الإجماع من بين مصادر التشريع الإسلامي يتضح لنا ما يأتي :

١ - أن الإجماع مصدر هام من مصادر التشريع الإسلامي يأتي في المرتبة الثالثة بعد الكتاب والسنة .

٢ - مع تعدد وسائل الإعلام والاتصال بين دول العالم الإسلامي والتي منها نظام الإنترنت "ENTERNET" في هذا الوقت من الزمن لا يكاد تحدث فيه واقعة في أقصى الأماكن إلا وتعم جميع أرجاء المعمورة ومن هنا يمكن لجميع المجتهدين في أنحاء العالم أن يقطعوا برأى فيما يطرح من أمور وحينئذ يصلون فيها إلى رأى سديد يجمعون عليه - ومن هذا المنطلق يدرك المتقول على هذا المصدر من مصادر التشريع بأن الحق ليس في جانبه - وإنما نهيب بمجمع البحوث الإسلامية أن يوالى هذا الأمر (الإجماع) اهتماماً حتى لا يترك الناس خياراً لا يعرفون بعض أحكام معاملتهم ، وفي مصر رائدة العالم الإسلامي علماء الأزهر الشريف .

هذا ونطلب من الله العلى القدير أن نكون قد وفقنا فيما قصدنا فشكراً لله على ما أنعم وهو حسبنا ونعم الوكيل .

## ﴿ أهم مراجع البحث ﴾

أولاً : القرآن الكريم :

ثانياً : كتب السنة :

- ١ - سنن ابن ماجه للإمام أبى عبد الله ابن ماجه القزوينى ، ت سنة ٢٧٥هـ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط / دار الفكر ، بيروت .
- ٢ - سنن أبى داود للإمام سليمان الأشعث ، ت ٢٧٥هـ ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، ط / المكتبة التجارية الكبرى بمصر .
- ٣ - سنن البيهقى الكبرى للإمام أحمد بن الحسين البيهقى ، ت ٤٥٨هـ ، ط / دار المعرفة ، بيروت .
- ٤ - سنن الترمذى للإمام أبى عيسى الترمذى ، ت ٢٩٩٧هـ ، ط / مصطفى الحلبي .
- ٥ - سنن الدارمى للإمام عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى ، ت ٢٢٥هـ ، ط / دار الفكر ، بيروت .
- ٦ - سنن النسائى للإمام أبى عبد الرحمن بن شعيب النسائى ، ت ٣٠٣هـ ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٧ - صحيح البخارى للإمام محمد بن إسماعيل البخارى ، ت ٢٥٦هـ ، ط / مطابع الشعب .
- ٨ - كشف الخفاء للعجلونى ، ط / التراث الإسلامى ، حلب .

ثالثاً : كتب الأصول ومراجع أخرى :

- ٩ - البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ، ت ٤٧٨ هـ ، ط / دار الأنصار بالقاهرة .
- ١٠ - التوضيح لمتن التنقيح لصدر الشريعة ، ط / صبيح .
- ١١ - التقرير والتحبير على متن التحرير لابن أمير الحاج ، ت ٨٧٩ هـ ، ط / دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ١٢ - الإحكام في أصول الأحكام لسيف الدين الآمدي ، ت ٦٣١ هـ ، ط / مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع .
- ١٣ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول لمحمد بن علي الشوكاني ، ت ١٢٥٠ هـ ، تحقيق أبي مصعب محمد سعيد البدرى ، ط / مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة ٤١٢ هـ .
- ١٤ - أصول السرخسى لأبى بكر محمد بن أبى سهل السرخسى ، ت ٤٩٠ هـ ، ط / دار المعرفة ، بيروت ، سنة ١٤١٤ هـ .
- ١٥ - أصول الفقه للشيخ محمد أبو النور زهير ، ط / دار التأليف بالقاهرة .
- ١٦ - أصول الفقه للشيخ محمد الخضري ، ط / دار الفكر ، الطبعة السابعة ، سنة ١٤٠١ هـ .
- ١٧ - أصول الفقه أ.د / سلامة مدكور ، ط / دار النهضة العربية سنة ١٩٧٦ م .
- ١٨ - أصول الفقه أ.د / محمد زكريا الرديسي ، ط / دار الثقافة للنشر ، سنة ١٩٨٣ م .
- ١٩ - الكوكب المنير بشرح مختصر التحرير ، ط / السنة المحمدية .

- ٢٠- المحصول فى أصول الفقه لمحمد بن عمر بن الحسين الرازى ، ت ٦٠٦هـ ، تحقيق د/طه فياض ، ط / الطبعة الأولى ، سنة ١٩٧٩م ، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود .
- ٢١- المنحول للإمام محمد الغزالى ، تحقيق د/ محمد حسن هيتو .
- ٢٢- المستصفى من علم الأصول لأبى حامد محمد بن محمد الغزالى ، ت ٥٠٥هـ ، الطبعة الثانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ٢٣- الموافقات فى أصول الشريعة للإمام أبى إسحاق الشاطبى ، ت ٧٩٠هـ ، ط / محمد على صبيح .
- ٢٤- تيسير التحرير لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه الحنفى شرح كتاب مختصر التحرير لكمال الدين بن الهمام ، ت ٨٦١هـ ، ط / مصطفى الحلبي .
- ٢٥- جمع الجوامع مع حاشية البنانى نتاج الدين السوكى ، ت ٧٧١هـ ، ط/ مؤسسة دار العلوم للطباعة والنشر ، الدوحة - قطر .
- ٢٦- حجية الإجماع أ.د/ محمد محمود فرغلى ، ط / دار الكتاب الجامعى بالقاهرة ، سنة ١٩٧١م .
- ٢٧- شرح الأسنوى للإمام جمال الدين بن عبد الرحيم الأسنوى ، ت ٧٧٢هـ ، ط / محمد على صبيح .
- ٢٨- شرح العضد على مختصر ابن الحاجب للقاضى عضد الملة والدين الإيجى ، ت ٧٥٦هـ ، مراجعة د/ شعبان محمد إسماعيل ، ط / الكليات الأزهرية ، سنة ٣٩٤هـ .
- ٢٩- شرح مسلم الثبوت لمحب الله ابن عبد الشكور ، ت ١١١٩هـ ، ط/ دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان مع المستصفى .

٣٠- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوى للإمام علاء الدين ابن عبد العزيز بن أحمد البخارى ، ط / دار الكتاب العربى ، بيروت .

٣١- منتهى السؤل فى علم الأصول للآمدى ، ط / على صبيح وأولاده بالقاهرة .

#### رابعاً : كتب اللغة :

٣٢- المصباح المنير للفيومى ، ط / بيروت - لبنان .

٣٣- المعجم الوسيط ، ط / دار المعارف .

٣٤- لسان العرب لابن منظور ، ط / دار المعارف بمصر .

٣٥- مختار الصحاح ، ط / دار المعارف بمصر .



## محتويات البحث

الصفحة	الموضوع
١٣	مقدمة .....
١٤	تمهيد .....
١٧	تعريف الإجماع .....
٣٦	الأدلة الدالة على مرتبة الإجماع .....
٤٣	تعارض الإجماع مع غيره من الأدلة .....
٥١	أنواع الإجماع وحجية كل نوع .....
٦١	انكار حكم الإجماع .....
٦٢	نتائج البحث .....
٦٣	أهم مراجع البحث .....
٦٧	محتويات البحث .....

